على اكتاف البلدان المصدرة للنفط عبئا ثقيلا هو عبء تسويق النفط بقدر ما يضع في أيديها قدرة ضاغطة. والجواب المباشر هو ان عملية التسويق مع ما يواكبها من متاعب فنية وأخرى تجارية تتعلق بخلق شبكة التعامل بالنفط والتعاقد مع المستوردين ، هي عملية يمكن تنظيمها في السياق القصير ودون تأخير يذكر **أولا** لان شبكة العلائق قائمة ولن يتبدل فيها سوى شخصية الجانب المصدر ، **وثانيا** لان حاجة اوروبا الغربية واليابان للنفط العربي حاجة ماسة ، بل حيوية ، حيث لا يكفي المخزون النفطي لمهلة تزيد عن ثلاثة أو أربعة شهور الا لفترة قصيرة وبفضل تقنين صارم وثقيل الوطأة ، و **ثالثا لانه** في الوقت نفسه لا توجد مصادر بديلة للنفط يمكن اللجوء اليها في السياق القصير والمتوسط (أي ضمن حدود ثلاث الى خمس سنوات) . بعبارة قصيرة ان البلدان العربية المصدرة للنفط ، لانها تستطيع اذا شاءت ان تضغط بأصابع قوية على شرايين الحياة الاقتصادية في أوروبا الغربية واليابان ، فهي قادرة على حسم الموقف بالرغم مما يرافق الضغط في السياق القصير من بلبلة في انتاج النفط وتسويقه ، وذلك من خلال اسراع أوروبا الغربية واليابان اضطرارا الى التفاهم مع البلدان المصدرة للنفط لتأكيد تدفق النفط . كذلك تنبغي الاشارة الى امكان استخدام الخبراء الاجانب — وقد يكون عدد منهم موظفين سابقين في الشركات المؤممة ذاتها — في عمليات الانتاج والتسويق ، كما يمكن استخدام الشركات للقيام بهذه المهمات لقاء عمولة عينية أو نقدية . واذن فمشاكل الانتاج والتسويق التي قد تنشأ تكون على الارجح قصيرة الامد وقابلة للحل بفضل حاجة أوروبا الغربية واليابان للنفط العربي وعدم قدرتها على الرد المعاكس الفعال .

ج — وكذلك اذا قيل ان سياسة التهديد بالتأميم الكلي مجحفة لان اثرها المحتمل في معظمه يقع على اوروبا الغربية واليابان وهي تضم عددا من البلدان لم يشترك في احد أوجه العداء على العالم العربي وبصورة خاصة لم يشترك في تمكين الصهيونيين من فلسطين وتوطيد دولتهم التوسعية ، في حين ان هذه السياسة لا تصيب الولايات المتحدة بالقسم الاكبر من الاذى وهي الدولة المسؤولة في المقام الاول عن استمرار الوجود الاسرائيلي وامتداده التوسعي — اذا قيل هذا ، فان جواب محبذي سياسة التأميم الكلي هو أن اية متاعب تتحملها أوروبا الغربية واليابان ينعكس أثرها على الولايات المتحدة التي تمثل مركز الثقل في شبكة البلدان الغربية ، وعلى الولايات المتحدة بالذات يترتب العمل على رفع عبء المتاعب عن كاهل أوروبا الغربية واليابان . وبما ان هذه المتاعب ليست مالية وانما عينية ، اي بما انه لن يتوفر نفط بديل بمقادير وافية وان يكن بأسعار أكثر ارتفاعا ، فلن تستطيع الولايات المتحدة القيام بعمل معاكس يعيد النفط الى شرايين الحياة الاقتصادية في أوروبا الغربية واليابان ، سوى تبديل سياستها حيال القضية الفلسطينية . يضاف الى هذا ان الولايات المتحدة ستصبح مستوردا رئيسيا للنفط العربي خلال السنوات القليلة المقبلة واذن فان اثر التأميم الردعي سيقع عليها أيضا بصورة مباشرة وحتمية .

د — ثم ان محبذي سياسة التهديد بالتأميم الكلي يحاجون بأن الواجب القومي يدعو على أي حال الى امتلاك البلدان النفطية لوسائل الانتاج النفطي جميعها ، وما ضغط هذه البلدان مؤخرا من خلال « منظمة البلدان المصدرة للنفط » في سبيل المشاركة في ملكية أسهم الشركات المنتجة سوى خطوة في الاتجاه الصحيح . فلماذا لا تتخذ خطوات مسيرة التأميم كلها مرة واحدة ، انتقالا من التهديد الى التنفيذ ، خاصة بالنظر لخطورة الوضع العربي الحالي تجاه اسرائيل ، سياسيا وعسكريا ؟

هـ — أخيرا ، فان بعض القائلين بسياسة التهديد بالتأميم يعتقدون ان هذه السياسة وان كانت قيمتها الحقيقية تكمن في المرحلة الاولى منها وهي مرحلة التهديد ، الا ان مرحلة